

الدولة

مزروءة السياسة:

محاور درس الدولة:

المحور الأول: مشروعية الدولة وغاياتها.

المحور الثاني: طبيعة السلطة السياسية.

المحور الثالث: الدولة بين الحق والعنف.

مفهوم الدولة

الطرح الإشكالي:

إن انتقال الإنسان من مرحلة الطبيعة والتوحش والهمجية، إلى مرحلة المجتمع والحضارة وإنتاج الثقافة، دفع الأفراد إلى إيجاد جهاز يدبر هذا التعايش بينهم ويضمن استمراره، هذا الجهاز هو الدولة، وهو جهاز أثار حوله عدة نقاشات فلسفية تحورت حول تعدد وتنوع الغايات التي من أجلها وجد هذا الجهاز، والتي أعطته مشروعية التواجد، إضافة إلى تنوع طبيعة السياسة التي تمارسها الدولة والتي قد تتخذ شكل حرب وقتل، كما قد تتخذ شكل توافق واعتدال، وأخيراً المفارقة التي تميز العلاقة بين غاية الدولة التي تمثل في تجسيد قيمة الحق، ووسيلة هذا التجسيد التي تتخذ شكلاً عنيفاً، وهذا ما طرح علينا معاجلة الأسئلة الموجلة:

ما زالت الدولة؟ ومن أين تستمد مشروعيتها؟

ما هي المظاهر التي تتخذها ممارسة السلطة السياسية؟

هل الدولة جهاز لتجسيد الحق أم العنف؟

المحور الأول: مشروعية الدولة وغاياتها:

أ- غاية الدولة: الحرية والأمن:

إن الغاية القصوى من تأسيس الدولة ليست السيادة - في نظر باروخ اسيزونزا - بل إتاحة الفرصة لأجسام الأفراد وعقولهم بأن تقوم بوظائفها كاملة في أمان تام ودون خوف، بحيث يتمنى لهم أن يستخدموا عقولهم استخداماً حراً، لأن الحق الوحيد الذي تخلى عنه الفرد هو حقه في أن يفعل ما يشاء، وليس حقه في التفكير والتعبير، أي أن يحتفظ قدر المستطاع بحقه الطبيعي في الحياة، وفي العمل دون إلحادي الضرب بالغير.

إذن فالغاية الحقيقة من قيام الدولة - حسب اسيزونزا - هي حرية التفكير، وضمان الأمان للأفراد، ومن يسلك ضد مشيئة السلطة العليا يلحق الضرر بالدولة.

ب- الدولة تحقق للروح المطلقة:

إن الدولة - في نظر فريديرييك هيغل - هي التحقق الفعلي للروح المطلقة، وهي فكرة عقلانية موضوعية وكونية ذات طابع أخلاقي، كما أنها تمثل إرادة جوهرية متجلية، وبينة لذاتها، تعرف ذاتها وتفكر فيها، إن الدولة بوصفها تحفها للإرادة الجوهرية، هي غاية في ذاتها، لا يتوقف دورها ووظيفتها على الحماية والأمن، ولا يخترق في فرض السيادة والإخضاع، بل يعتقد - في نظر هيغل - إلى نشر القيم الروحية والأخلاقية، والمبادئ العقلية الكونية، وهي قيم ومبادئ أساسية بالنسبة للمجتمع حتى يتمكن الإنسان من الاعتراف بإنسانيته.

المحور الثاني: طبيعة السلطة السياسية:

أ- السياسة صراع:

ينبغي على الأمير - حسب نيكولاي ماكيافيلي - أن يستخدم كل الوسائل المتاحة للحفاظ على السلطة، وذلك بالاعتماد على القوانين إن كانت كافية، وعلى القوة إن اضطر إلى ذلك، أن يكون مستقيماً في سلوكه، حافظاً لعهده، أميناً في أعماله، إن حافظ ذلك على ملكه، وأن لا يفي بوعده سيضيع مصلحته، وأن يلتزم إلى المكر والخداع والتمويه للبقاء على سلطته، مع القدرة على إخفاء هذه

الصفات على الناس البسطاء، لأن من يمارس الخداع سيجد دائمًا بين الناس من يقبل إن ينخدع بسهولة، ويجب على الأمير - في نظر ماكيافيلي - أن يستخدم كل الوسائل الممكنة للحفاظ على السلطة، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة.

ب- السياسة اعتدال:

إن حُسْنَ الْمُلْكَ لِدِي السُّلْطَانَ - في نظر عبد الرحمن بن خلدون - يعود إلى الاعتدال، فإن كان السلطان فاحرا باطشا بالعقوبات شمل الرعية الخوف والذل، والتتجهوا إلى الكذب والمكر والخدع، وإن كان رفيقا لهم متتجاوزا عن سيئاتهم استناداً إليهم ولادوا به، إن الذكاء عيب في صاحب السياسة، لأنه إفراط في الفكر، يكلف الرعية فوق طاقتهم لتفوز نظره، كما أن البلاد إفراط في الجمود، والطفران مذمومان من كل صفة إنسانية، والمحمود - حسب ابن خلدون - هو التوسط، كما في الكرم مع التبذير والبخل.

الحور الثالث: الدولة بين الحق والعنف:

أ- العنف المادي المشروع:

تقوم كل دولة - حسب ماكس فيبر - على العنف المادي باعتباره الوسيلة الناجعة لممارسة السلطة، وهكذا فالدولة المعاصرة هي تجمع بشري يطالب في حدود مجال تراي معين بحقه في احتكار استخدام العنف المادي المشروع، وذلك لفائدة، إن ما يميز عصرنا هو أنه لا توجد جماعة سياسية، ولا يوجد فرد يكون من حقهما استخدام العنف، إلا شريطة موافقة الدولة على ذلك، وهكذا تعتبر الدولة - في نظر فيبر - هي المصدر الوحيد «للحق» في ممارسة العنف المادي.

ب- دولة الحق والقانون:

إن دولة الحق والقانون تؤدي إلى ممارسة معقولة للسلطة - في نظر جاكلين روس - وهي دولة تتحذذ ثلاث ملامح وهي:
✓ الحق: الذي يتمثل في احترام الحريات الفردية والجماعية التي تتمسك بالكرامة الإنسانية ضد كل أنواع العنف والقوة والتخويف.

✓ القانون: أي أن الكل يخضع لقانون وضعي تابع للمبدأ الأخلاقي، مع إمكانية حمايته من لدن قاض.

✓ فصل السلط: (السلطة التنفيذية، التشريعية، القضائية)، وهي الآلة التي تحمي الدولة من السقوط في يد الاستبداد.

إن دولة الحق والقانون ليست صيغة جامدة، وإنما هي - حسب روس - عملية بناء وإبداع دائم للحرية.

استنتاجات عامة:

لقد أوجد المجتمع جهاز الدولة استجابة لمجموعة من الحاجيات، وتحقيقاً للكثير من الغايات وعلى رأسها: الحفاظ على الأمن، وضمان ممارسة الحريات الفردية والجماعية، والتصدي للأخطار الخارجية، ومعاقبة السجوازات في الداخل، وكذلك السهر على تربية وتكوين المواطن من خلال تعليم المبادئ العقلية، ونشر القيم الأخلاقية، ومن هذه الأهداف والغايات تستمد الدولة مشروعيتها.

إن طبيعة ممارسة السلطة السياسية متعددة ومتعددة، فقد تتحذذ شكل قتال وصراع إذا كانت طبيعة الحكم استبدادية تتميز بالانفراد في اتخاذ القرار، كما يمكن أن تتحذذ شكل توافق واعتدال في إطار الممارسة الديموقراطية التي تشرك الجميع في التقرير والتسخير.

تحذذ الدولة المعاصرة وجهان يبدوان متناقضان ولكنهما متكاملان في نفس الآن، فمن جهة تعتبر هي الضامن الأساسي للحق متمثلاً في الحريات، وتطبيق مبدأ العدل والمساواة، ومن جهة ثانية تستعمل العنف المادي المشروع لضمان ممارسة هذه الحريات، والسهير على احترام القانون، لكن إذا كانت الشرعية صفة أخلاقية، فمتي كانت للعنف هذه شرعية؟